

مشكلة ماء الشرب في الكويت

(الدكتور سميد عبده غني عن البيان والتعريف لسكانته المرموقة العالية في الأوساط العلمية والأدبية وقد سبق أن زار الكويت وأخذ فكرة عنها . لهذا رأينا أن نطلب منه كلمة يبدى فيها رأيه عن مشكلة ماء الشرب في الكويت لنشرها في « البعثة » وقد تفضل مشكوراً وكتب لنا هذا المقال الطريف النفيس الذي يبدى فيه رأيه حول هذه المشكلة العويصة التي أوى الزمن أن يحلها) .
فمضى أن يجد هذا المقال ما يستحقه من عناية واهتمام عند المسؤولين .

البعثة

إن مركز إمارة الكويت من حيث ماء الشرب مركز فريد .

فهى في موقعها المنعزل عن الخليج « الفارسي » ، وبعدها عن مصاب دجلة والفرات في شط العرب ، وانعدام المياه الجوفية الصالحة للاستعمال الآدمي فيها ، وقصر موسم الأمطار بها قصراً لا يتجاوز فيما أعتقد بضعة أشهر في كل عام . . .
هى بحكم هذه الظروف مجتمعة ، تواجه مشكلة دائمة لإمداد نفسها بما يكفي حاجات سكانها في ماء الشرب ، وحاجات منابع البترول السخية فيها في هذا الماء الضروري لاستخراج البترول .

وقد عاشت الكويت حتى الماضي القريب ، معتمدة على مصدرين لهذا الماء :

الأول . — ما كانت تنقله بالزوارق التجارية في ماء شط العرب ، ومصبه في الخليج « الفارسي » يبعد عن الكويت — على ما نذكر — حوالى مائة ميل .

والثاني — ما كان يخزنه أهلها في ماء المطر أثناء موسم الأمطار المتقطع القصير .

ولاشك أن كلا المصدرين كان يكلف أهل الكويت كثيراً في العنت والمال ، كما يلزمهم بالاقتصاد الشديد في استهلاك الماء .

ولما كان من المقرر أن الصحة العامة في أية بقعة في بقاع العالم تتوقف إلى حد كبير على مقدار ما يستهلكه كل فرد في سكانها من الماء ، وعلى مدى ما يتمتع به هذا الماء من كفاية في المقدار ، ونقاوة في الطبع ، فقد بقيت الكويت قاصرة دون شك عن بلوغ ما يستحقه شعبها النشاط الواعى من السيطرة على الأمراض التي يشترك الماء في نقلها بين المرضى والأصحاء ، كالحُمى المعوية « والدوسنتاريا » وأشباها ، وبقيت هذه الأمراض تفرض ماشاءت من ضرائب الألم والدُموع على سكان الكويت .

وعرضت حكومة العراق يوماً ما على إمارة الكويت — أو طلبت إمارة الكويت في حكومة العراق فلسط — أن تغذيها بالماء النقي عن طريق سلسلة من الأنابيب تصل بين شط العرب وبين الإمارة ، ولكن السياسة تدخلت في الموضوع ، ورأت أن ينشأ بدلا من هذا المشروع النافع جهاز لتصعيد ماء البحر ، يمد الإمارة بحاجتها من الماء ، ونفذ المشروع فعلا ، وأصبحت الكويت تعتمد على الماء المقطر في الوقت الحاضر أكثر من اعتمادها على مصدرها القديمين .

بيد أن التوسع في استخراج البترول في الكويت ، واكتشاف منابع جديدة له ، وعجز أجهزة التصعيد الحاضرة عن مد هذه المنابع الجديدة ، ومد ما يمكن أن يكتشف منها في المستقبل ، أعاد التفكير في جديد في مشروع تغذية الكويت بالماء في شط العرب ، ووصلها به بخط من الأنابيب .

هذه هى — فيما أعلم — الخطوط الرئيسية للسياسة المائية في الكويت ومنها يتضح أن الكويت على أى الوجهه أدارت مصيرها من حيث حاجتها إلى الماء فستبقى مصادر مياه الشرب فيها محصورة في واحد أو أكثر في المصادر التالية :

١ — ماء المطر .

٢ — ماء البحر المصعد .

٣ — ماء شط العرب البعيد .

ولكى ندرك قيمة كل مصدر من هذه المصادر من حيث الحكم والكيف ينبغي أن نذكر :

أولا — أن كل فرد في أى مجتمع متحضر مشابه للمجتمع الكويتي في البيئة والظروف والجو الحار يجب أن يخصه في كل يوم خمسون لترا من الماء النقي على الأقل

في هذه الأجهزة ، يضاعف النفقات ويجعل هذا الماء أعلى من ماء الكوثر الذي قد نحطى به في الجنة بكلمة طيبة ، أوريا بعمل خير صغير ! ومن المؤكد أن يزداد هذا العجز بازدياد التوسع في اكتشاف منابع البترول .

وهكذا نبقى أمام المصدر الثالث وهو ماء شط العرب فهو في غير شك أضمن المصادر الثلاثة من حيث الكفاية والمقدار ، وهو الحل العملي الوحيد لمشكلة مياه الشرب في الكويت .

بيد أن هذا الماء ماء ملوث ، وشأنه في هذه الناحية شأن ماء النيل تماماً يحتاج إلى ثلاث عمليات أساسية لضمان نقائه هي الترسيب الكيميائي لازالة الطمي ، والترشيح في المرشحات الرملية لحو أكثر ما يمكن في الجراثيم المرضية والشوائب ، ثم التطهير « بالكلور » على نطاق واسع لقتل ما يمكن أن يكون قد تحدى طاقة الترسيب والترشيح من هذه الجراثيم ، فإذا عولج كذلك أصبح أمتع وأكثر ماء للشاربين .

وهذه التنقية مضافا إليها نفقات مد الانابيب بين شط العرب والكويت ، عملية باهظة التكاليف ، ولكنها كما ذكرت هي الامل الوحيد لحل مشكلة الماء في الكويت . ورأيي - لو أن لي رأيا في الموضوع ! - إن تبني شركات البترول الكويتية هذا المشروع ، لأن حاجتها إليه قد تصبح في المستقبل القريب أكبر من حاجة أهل الكويت مجتمعين ، وما أظن حكومة العراق تمنع في مشروع سيكفل الماء النقي لأهل الغاوي وسواها في المدن والقرى العراقية الواقعة على مصب شط العرب في الخليج الفارسي كما أنه لا بد أن يوجد دعائم الأخوة بين هذين القطرين الشقيقين .

ولو أن شركات البترول العراقية فعلت ذلك لأحسننت الزكاة عن الارباح الباهظة التي جنتها من أرض الكويت الطيبة ، ولأسدت لأهل الكويت - بطريقة نبيلة - بعض الدين الذي في عنقها من شراء البترول بالثمن البجس في عشرات السنين الماضية ، وبيعه للمستهلكين بسعر التبر المذاب !!

سعيد عبده

الأستاذ المساعد لعلم الصحة والطب الوقائي
بكلية طب العباسية

تسد حاجاته للشرب والاستهلاك المنزلي والنظافة الخاصة والعامة إلى آخر ما هنالك من حاجات إلى الماء ، وليس في هذا التقدير ظل للمبالغة إذا عرفنا أن متوسط الاستهلاك اليومي للفرد في المدن الأمريكية يبلغ قرابة الخمسمائة لتر ، وفي المدن الأوروبية حوالي المائتين وفي القاهرة وهي من أشد مدن العالم الكبرى تواضعاً في الماء زهاء المائتين .

ولما كان سكان الكويت (١٢٠.٠٠٠) على التقريب فإن أقل ما يلزمهم في الماء النقي على هذا الأساس (٦٠٠ متر) مكعب يومياً ، يضاف إليها نصفها على أقل تقدير لحاجات شركات البترول ، وهو مقدار هيات أن يغني فيه ماء المطر أو ماء البحر المصعد على الدوام .

على أن ماء المطر وإن كان أشح في أن يعتمد عليه في الاستهلاك العام ، إلا أنه صالح في موسم لاستعمال الأفراد ، إذا عز عليهم الاستقاء في مصدر عام . وهو إذا أحسن تدبيره والإشراف عليه كان من أرخص وأصح المياه لاستعمال الأفراد .

وتدبيره والإشراف عليه يقتضيان أولاً جمعه من أماكن نظيفة خالية من كل أثر للتلوث بالفضول الآدمية والحيوانية وثانياً تنحية الباكورة الأولى منه لأنها تغسل الجو والأرض التي تقع عليها من الأكدار والأدران ، واختارانه ثالثاً في مستودعات مغطاة ومبنية بالأسمنت أو بالحجر المبطن بالأسمنت وليست مصنوعة من المعادن التي يؤثر فيها ماء المطر بحكم يسره واحتوائه على الأوكسجين » .

وماء المطر إذا دبر وتم الإشراف عليه بهذه الوسائل كان في العادة نقياً ، فإذا أريد أن تصل نقاوته إلى حد ينفي كل شبهة فيه أمكن علاجه « بالكلور » وهو أقوى مطهر للماء ، وفي الاستطاعة الحصول على مستحضراته من الصيدالة والكيميائيين .

وماء البحر المصعد رغم عجزه عن سد حاجات الكويت في المستقبل هو دون شك أنقى المياه وأيسرها ، ويمكن التغلب على طعمه المائع بتهويته وإضافة جزء من المياه النقية السطحية إليه ، وهو كماء المطر من أصلح المياه للاستعمال المنزلي وأشدها توفيرا للصابون بحكم يسره وخلوه في الاملاح . وعجز هذا النوع من الماء عن تغذية الكويت في المستقبل إنما يرجع إلى كثرة تكاليفه ، وهوان مقداره ، وتعرض أجهزته للعطل مما يضطر إلى استعمال احتياطي كبير